دور القروض المصرفية في تحقيق الربحية في البنوك المصرفية (تجربة الكويت)

The Role Of Bank Loans In Achieving Profitability In Banking Banks(Kuwait (Experience)

د.علي عماد محمد أزهر[1]

Dr. Ali Imad Mohamed Azhar[1]

دكتوراه الفلسفة اقتصاد وإدارة المؤسسات – جامعة الشرق الأوكرانية فلاديمر دال

باحث اقتصادي – وزارة التعليم العالي – الأردن

draliimad66@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2022/07/19 تاريخ القبول: 2022/09/07 تاريخ النشر:30 /12 /2022

الملخص:

يتكون الجهاز المصرفي من عدد من البنوك التي تحتل مكانة هامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك نظرا للدور الهام الذي تؤديه والمتمثل في جمع الأموال بغرض إدخالها في السوق على شكل قروض هذه الوظيفة تعد العمود الفقري لأي بنك وبدونها تسقط ميزة الوسيط المالي و تفقد البنك أهم مبررات وجوده ، اتسمت دراستنا البحثية بمفاهيم الأولى اتسمت بالتحليل الوصفي لمفهوم القروض وأنواعه والثاني الإطار العملي للقروض في القطاع المصرفي الكويتي والثالث عيوب الإطار القانوني على قروض البنوك في الكويت .

كلمات مفتاحية: القروض ، الجهاز المصرفي ، نتائج وتحليل ، الكويت.

تصنيفاتJEL: H81

***Abstract**:*

The banking system consists of a number of banks that occupy an important position in economic and social development, due to the important role they play, which is to collect funds for the purpose of introducing them to the market in the form of loans. Our research study was characterized by concepts, the first was characterized by a descriptive analysis of the concept of loans and its types, the second was the practical framework for loans in the Kuwaiti banking sector, and the third was the defects of the legal framework on bank loans in Kuwait.

***Keywords:** Loans, banking system, results and analysis, Kuwait*
***JEL Classification Codes**: H81*

[1]اسم ولقب الباحث المرسل: د.علي عماد محمد أزهر draliimad66@gmail.com

مقدّمة:

يؤدي القطاع المصرفي في الكويت دورا حيويا في تنمية النشاطات الاقتصادية سواء الزراعية أو الصناعية أو التجارية أو الخدمية، إذ أنها عصب الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. يقوم البنوك التجارية بوظيفة الوسيط المالي بين فئة المدخرين من الأفراد والمؤسسات وبين فئة القطاعات الإنتاجية (المقترضين) فهي تضطلع بدور حيوي يتمثل في جذب الودائع والعمل على توظيفها في مختلف القطاعات الاقتصادية لتحقيق الأرباح، إذ أن توسع النشاط الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الطلب على مصادر تمويل متعددة، وهذا أدى إلى بروز أهمية النشاط البنكي والذي يعد كعامل فعال في توفير احتياجات مختلف المؤسسات و المشاريع و يتم تأمين هذه الاحتياجات عن طريق عملية منح القروض. وتولت القيام بهذه العملية البنوك التجارية بصفة خاصة ، اعتمادا على المعلومات الخاصة بالمؤسسات الطالبة للقرض، و إجراء دراسات تحليلية مدققة للجانب المالي لها عند دراسة ملفات القروض و اتخاذ قرار المنح. وباعتبار أن عملية منح القروض بتعدد أشكالها و نماذجها فإنها لا تخلو من المخاطر، وخلوها من المخاطر يعني عدم قيام البنوك بنشاطها ومن أجل هذا استوجب على البنوك استخدام تقنيات و أدوات تسمح بتقييم وضعية وإمكانيات المؤسسات واكتشاف نقاط القوة والضعف في سياساتها المختلفة للتقليل من هذه المخاطر ومن أهم هذه الوسائل نخص بالذكر التحليل المالي الذي أثبت جدواه كأداة مميزة تساعد في اتخاذ القرارات المالية لأنه تحليل فعال يمر بخطوات محددة ومدروسة و يستعمل بيانات ومعلومات واضحة و دقيقة ، على أساسها يتم منح الائتمان للمؤسسة أو العكس. إن أهمية توفر البنوك التجارية هو لتغطية الاحتياجات المالية للمجتمع في جميع القطاعات، كما أنها الجهاز العصبي لأي نظام اقتصادي و تعتبر المكون والمؤثر الفعال في هيكل الجهاز المصرفي عن طريق عملية الإقراض.

مشكلة البحث :

يمكن حصر إشكالية البحث في سؤال جوهري يتمثل فيما يلي:

- ماهي آليات تفعيل دور القروض لرفع أرباح البنوك التجارية؟
- ما هي أهمية القروض المصرفية بالنسبة للبنوك التجارية؟
- ما هي المخاطر التي تواجه البنوك عند منح القرض و الإجراءات المتخذة للوقاية منها؟

أهداف البحث

يهدف البحث إلى الأتي

1- التحليل العام للقروض من حيث المفهوم

2- تحليل الإطار القانوني للقروض في الكويت

3- تحليل القروض في القطاع المصرفي من حيث المضمون العملي

4- سلبيات وايجابيات القروض في الكويت

الدراسات السابقة :

- فرشيشي بن عيسى ، شعيب بن توفيق ، 2018، دور القروض المصرفية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة بسكرة

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة تلعب دورا محوريا في اقتصاديات الدول المتطورة، بالنظر إلى مساهمتها الفعالة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الشيء الذي انعكس على مستوى تطور هذه الدول، ولان هذه الدول تجاوزت مشكلة التمويل هذا النوع من المؤسسات تبقى الدول النامية تعاني منه وأخص الجزائر. ومعروف على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنها تتميز بقلة الموارد المالية الداخلية، وفي غالب فإنها تجبر وتدفع إلى البحث عن مصادر تمويل خارجية لتلبية احتياجاتها وأبرز هذه المصادر هي القروض المصرفية، وهنا تقع هذه المؤسسات في عائق فبالإضافة إلى صعوبات الإجراءات الإدارية والتنفيذية في إنشاء مثل هذا النوع من المؤسسات، تعجز وتصبح غير قادرة على اللجوء إلى البنوك وذلك بسبب عدم قدرتها على توفير الضمانات أو عدم كفايتها لتغطية القروض المطلوبة وبالتالي للتذليل من الصعوبات التي تعاني منها هذه المؤسسات، خاصة وأن العقبة الرئيسية التي أصبحت تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. هو مشكل التمويل لهذا قامت السلطات باستحداث هيئات وإنشاء صناديق تفي بتمويل مثل هذا النوع من المؤسسات. من خلال دراستنا للموضوع دور القروض المصرفية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكننا، نقول إن القروض هي الدورة الدموية لهذه المؤسسات، بحي تبين لنا أن وظيفة التمويل بالقروض المصرفية تعد من أهم وأبرز الوظائف داخل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بحيث تكون مكلمة وداعمة لها وهنا توضح لنا أن القروض المصرفية نعم تساهم في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- مياع., عمارق & ., محمدر. م. (2015). العوامل المؤثرة على عوائد محافظ قروض المصارف التجارية (دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية الخاصة في سورية *Tishreen University Journal- Economic and Legal (Sciences Series, 36*(5). Retrieved from

يهدف البحث إلى تحديد العوامل المؤثرة على عوائد محافظ القروض للمصارف التجارية الخاصة في سورية خلال الفترة (2007- 2012)، حيث تم دراسة سلوك المتغير التابع المتمثل في (عائد محافظ القروض) والمتغيرات المستقلة المتمثلة في(معدل توظيف الودائع في القروض، وحجم المصرف، والسيولة النقدية وعمر المصرف وعدد فروع المصرف، ومعدل كفاية رأس المال)

1- الاطار التحليلي لمفهوم القروض المصرفية

لعل الفهم اللغوي لكلمة الائتمان (القروض) هو المدخل الصحيح للتعرف على العملية الائتمانية فكلمة الائتمان مصدرها ائتمن وأي نقن مصدرها أمن أي اطمأن فأساس الائتمان هو الاطمئنان من طرف المقرض لسلامة نوايا المقترض وسلامة مركزه المالي وقدرته على الوفاء بالتزاماته لاسيما وقت الاستحقاق. وكلمة قرض جاءت من المصطلح اللاتيني "Credor" بمعنى يق وفي اللغة الانجليزية "Credit" بمعنى ائتمان، اعتماد، قرض، تسليف... الخ. (شاكر الفزيوني ، 1992) ومن ثم فان عملية منح القروض يعني منح الثقة "Faire Crédit C'est Faire Confiance," 1985ويفضل الاقتصاديون تعريف الائتمان بأنه تأجير لرأس المال أو لقوة شرائية اعتمادا عل ى الثقة التي يستحقها محل تجاري أو عميل معين لما يتضمنه الائتمان من مخاطرة كبيرة حيث ينبغي على المدين أن يستثمر رأس مال المقترض حتى يتمكن من رده بالإضافة إلى الفائدة المستحقة عليه. (عبدالحميد عبدالمطلب ، 2007) .

وقد عرف القرض على أنه تسليف المال لاستثماره في الإنتاج و الاستهلاك وهو يقوم على عنصرين " الثقة والمدة " (عبدالحق بوعتروس ، 2000).كما عرف القرض المصرفي على أنه: " تلك الخدمات المقدمة للعملاء، والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على عدة أقساط في تواريخ محددة وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تضمن للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد. كما اعطي تعريف اخر للقروض المصرفية على ان القروض عبارة عن مصطلح لتحديد المبادلات النقدية اوالعينية التي تجري في مقابل الوعد للتسديد في اجال تحدد سلفا ، حتى يصبح المتنازل او المستفيد من التنازل مدينا (موترفي امال ، 2002). والائتمان المصرفي على أنه: "الثقة التي يوليها البنك لعله وإتاحته مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية محددة ويتم سداده بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه "ويتحدد بالتالي في الائتمان خمس عناصر هي:

- الثقة
- مبلغ الائتمان
- الغرض المستخدم فيه الائتمان
- الفترة
- المقابل الذي يحصل عليه البنك (سعر الفائدة، المصاريف والعمولات، مصاريف أخرى). (عبدالحميد عبد المطلب، 2007)

بالإضافة إلى التعريفات السابقة وهي تعريفات اقتصادية عرف القرض أيضا من الناحية القانونية على أنه تسليم الغير مالا منقولا، أو غير منقول على سبيل الدين، الوديعة، الوكالة، الإيجار... الخ وفي جميع الأحوال يتعلق الأمر بتسليم مؤقت للمال. (عبدالحق بوعتروس، 2000) .

1.1 أنواع القروض المصرفية

تختلف القروض بحسب أجالها، تبعا للمقترضين والأغراض التي تستخدم فيها والضمانات المقدمة وبالتالي تصنيف القروض تبعا لذلك يسهل على البنك تت بع نشاطه وتحديد نقاط ضعفه وقوته، ومقارنة تنوع خدماته في تقديمه البنوك الأخرى وسيوضح المعايير المتبعة من أجل تصنيف القروض.

2.1.1 تصنيف القروض حسب الآجال (المدة): تنقسم القروض حسب هذا المعيار إلى:

- **قروض قصيرة الأجل:** مدتها لا تزيد عادة عن السنة وتستخدم أساسا في تمويل النشاط التجاري للمؤسس ة كما تستعمل هذه القروض غالبا في اقتناء المستحقات من التجهيزات وتمنح هذه القروض من مدخرات وودائع العملاء وكذلك الأموال الخاصة للبنوك وتنقسم هذه القروض إلى: (الطاهر لطرش ، 2003)

1. **قروض الإعارة:** وهي عبارة عن عقد يعطي بموجبه أحد المتعاقدين للأخر كمية من الأشياء لمدة ما مع إلزامه بإرجاع نفس الكمية من السلعة أو الأشياء المقترضة وبتعبير أخر هو عقد إرجاع القرض أو الشيء المستعار وهو يتمثل في إعارة المبلغ المقترض وإعادته بنفس القيمة أي دون فوائد.
2. **الحساب الجاري:** وهو عبارة عن اتفاق بموجبه يتفق شخصان على الأخذ في الحساب كل العمليات المتداخلة فيما بينها كبرهان وذلك بفتح قرض للعمليات ذات قيمة محددة " (عبدالحميد عبد المطلب ،2007) .

- **قروض متوسطة الأجل:** وهي عبارة عن قروض تمتد أجالها إلى 7 سنوات وتوجه هذه القروض لتمويل الاستثمارات مثل: الآلات، المحلات، وسائل النقل، وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة لتوسيع من نشاط المشروع ونظر الطول هذه المدة فالبنك يكون معرض لخطر تجميد الأموال ويمكن تقسيم هذه القروض إلى

1. **قروض قابلة للتعبئة :** يعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي ويسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض الذي منحه ويسمح له ذلك من التقليل من خطر تجميد الأموال وتجنبه إلى حد ما إذا وقع في أزمة نقص السيولة.

2. **قروض غير قابلة للتعبئة:** يعني أن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى وبالتالي يكون مجبرا على انتظار سداد المقترض وهنا تظهر المخاطر المرتبطة بتجميد الأموال وليس للبنك أية طريقة لتفاديها إن ظهور مخاطر السيولة قائمة بشكل كبير ولذلك على البنوك في هذا النوع من القروض أن تحسن برمج تها زمنيا بالشكل الذي لا يهدد صحة خزينتها.

3. **قروض المدة:** تتميز بآجالها المتوسطة والتي تستحق خلال فترات زمنية تتراوح عادة بين 3 الى 7 سنوات مما يعطي للمقترض الاطمئنان بتوفير التمويل ويقلل من أخطار إعادة التمويل وتجديد قروض قصيرة الأجل ذلك أن درجات المخاطرة في الاقتراض قصير الأجل تكون عالية بالنسبة للشركة المقترضة، فإذا استحق قرض قصير الأجل ومازالت الشركة بحاجة إلى الأموال فانه يوجد دوما احتمال بأن لا يوافق البنك على تجديد القرض أو أن يجد القرض بمعدل فائدة مرتفع وشروط أخرى غير مناسبة

4. **قروض التجهيزات:** عندما تقوم الشركة بشراء آليات أو تجهيزات فإنها تستطيع الحصول على تمويل متوسط الأجل بضمان هذه الموجودات وتدعي بقروض تمويل التجهيزات وتوجد عدة مصادر لمثل هذا النوع من التمويل الوكلاء الذين يبيعون هذه التجهيزات وتمول الجهة المقرضة ع ادة ما بين 70 الى 80% من قيمة التجهيزات وتبقى 20 إلى 30 % من القيمة كهامش آمان للممول تدفع من قبل المقترض (منير ابراهيم هندي ، 1996)

- **قروض طويلة الأجل:** إن المؤسسات المقدمة على القيام باستثمارات كبيرة تلجأ إلى البنوك لطلب قرض من أجل تمويلها لعدم قدرتها على تعبئة مبالغ مالية كبيرة ولمدة طويلة وتمتد فترتها من 7 سنوات إلى ما فوق وتوجه عادة لتمويل مشروعات الإسكان، بناء المصانع، لكي يؤمن هذا التمويل تستعمل المؤسسة قرض الإيجار.

1. **قرض الإيجار:** ويعتبر بمثابة العملية التي يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة التأجير مؤهلة قانونا لذلك بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية تحت تصرف مؤسسة تستعملها على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها ويتم التسديد بأقساط متفق عليها. كما يعرف الائتمان الايجاري على أنه قيام البنك بتمويل شراء مجموعة معينة من الأصول الثابتة أو المنقولة والقيام بتأجيرها للغير وفقا لشروط محددة .7 ويمكن تخليص خصائص القرض الايجاري فيما يلي :

- المؤسسة المستأجرة غير مطالبة بدفع المبلغ الكلي للاستثمار دفعة واحدة وإنما على شكل أقساط
- ملكية الأصل أو الاستثمار أثناء فترة العقد تعود للمؤسسة المؤجرة.
- تقيم عملية القرض تكون بين ثلاث أطراف وهي: المؤسسة المؤجرة و المؤسسة المستأجرة والمؤسسة طالبة القرض.

الشكل 1 انواع القروض البنكية

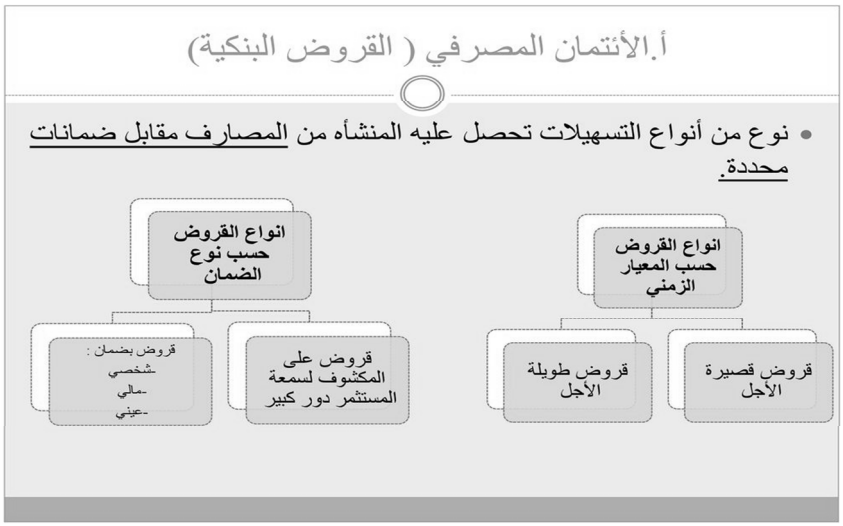

المصدر: الشميمري ، د. احمد ، المبيريك ، د. وفاء ، 2014

3.1.1 تصنيف القروض بحسب الأغراض :

وتنقسم القروض حسب هذا المعيار إلى وتنقسم القروض حسب هذا المعيار إلى:

- **قروض استهلاكية:** وهي القروض الموجهة للحصول على سلع استهلاكية أو لدفع مصاريف مفاجئة لا يتحملها الدخل الحالي للمقترض ويتم سدادها من دخل المقترض المستقبلي و تقدم ضمانات لها مثل: ضمان شخص آخر، أوراق مالية، رهن عقاري ...الخ ويهدف هذا النوع من القروض إلى التمكن من الحصول على سلع استهلاكية بقصد الإشباع للحاجات.
- **قروض إنتاجية:** تمنح هذه القروض من أجل شراء مواد إنتاجية (مصانع، آلات ...) أو تمويل تكوي الأصول الثابتة للمشروع (مباني ، أراضي) للمنشآت التي تعاني صعوبات مالية لأجل قصير أو متوسط أو طويل.
- **قروض تجارية** : وهي تلك القروض الممنوحة لأجال قصيرة للمزارعين والمنتجين والتجار لتمويل عملياتهم التجارية وهي تشمل مراحل شراء البضاعة، تجارة الجملة، تجارة التجزئة، الشحن والأمين وهي قروض لا تتجاوز السنة لأن دورة الأعمال في التجارة هي دورة محددة وتفضل البنوك هذا النوع كما تحصل البنوك على ضمانات مثل السندات الإذنية التي تحمل وعدهم بدفع قيمة القرض بالإضافة إلى ضمانات أخرى.
- **قروض استثمارية** : تمنح هذه القروض للبنوك والمؤسسات و شركات الاستثمار لتمويل اكتتابها في سندات وأسهم جديدة وأيضا تمنح للأفراد لتمويل شرائهم للأوراق المالية.

2. القروض في الكويت

1.2 الإطار القانوني

يولي بنك الكويت المركزي القروض في الكويت أهمية خاصة لتنظيم علاقة البنوك المحلية بعملائها، وبشكل خاص حماية حقوق هؤلاء العملاء، وفي إطار هذه المنهجية فإن مجموعة التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي خلال هذه السنوات قد اشتملت على عديد من التعليمات والتوجيهات الى القطاع المصرفي والتي تهدف الى

تعزيز مفهوم الشفافية والإفصاح في المعاملات المالية والمصرفية التي تقدمها البنوك الى مختلف العملاء وفي جميع القطاعات، والعمل على توفير بيئة مناسبة لحفظ حقوق هؤلاء العملاء في إطار علاقة متوازنة توفر الحماية للقطاع المصرفي مع عدم تعريضه لمخاطر السمعة التي تنشأ في حالة عدم التزام البنوك بضوابط السلوك المهني المصرفي بما قد يؤثر سلبا على تعامل العملاء مع تلك البنوك . ولعل درجة الشفافية العالية في منح القروض الاستهلاكية والإسكانية، والتي تشكل المدخل الأساسي لعدم إثقال كاهل المقترض والمحافظة على درجة انتظام عالية لهذه المحفظة، ظلت مستمرة وترسخت بشكل واضح أيضا في التعليمات المعدلة الصادرة عن بنك الكويت المركزي في شهر نوفمبر 2018 بشأن «قواعد وأسس منح القروض وعمليات التمويل الشخصي للأغراض الاستهلاكية والاسكانية وإصدار البطاقات الائتمانية.

1.1.2 عقد القرض:

تؤكد تعليمات منح القروض على الشفافية وذلك من خلال قيام الجهة المانحة للقرض بتوفير المعلومات اللازمة للمقترض قبل توقيعه العقد، وذلك بمنحه فترة مراجعة مدتها يوما عمل لاتخاذ قراره بالاقتراض من عدمه بشكل سليم ومتأن، ومن أهم هذه المعلومات جداول احصائية واضحة تبين للعميل قيمة أقساط القرض وعددها والفوائد التي سيتم تحصيلها حتى نهاية التعاقد، وتؤكد التعليمات أيضا على الجهة المانحة ضرورة دراسة الوضع الائتماني للعميل والوقوف على الغرض من القرض أو التمويل المطلوب ومدى حاجة العميل الى هذا القرض أو التمويل، وتقديم المشورة المالية للعملاء - سواء عند المنح أو أثناء أجل التمويل - والوقوف على طبيعة التزاماتهم وإيضاح مخاطر زيادة الالتزامات عليهم خاصة في حالة تغير الأوضاع المالية لهم بسبب تغير العمل أو التقاعد. وفيما يخص أنواع القروض وعمليات التمويل مقابل صافي الراتب الشهري، فقد قصرت التعليمات الصادرة في نوفمبر 2018 بشأن أسس وقواعد منح البنوك وشركات الاستثمار القروض الاستهلاكية والقروض المقسطة (الاسكانية)، فقد وضع «المركزي» حدودا قصوى للقرض الاستهلاكي وهو عدم تجاوز مبلغ القرض والتمويل الاستهلاكي الذي يمنح للعميل الواحد 25 ضعف صافي الراتب الشهري للعميل وبحد أقصى 25 ألف دينار، ويسدد على أقساط شهرية متساوية خلال فترة لا تتجاوز 5 سنوات. وبالنسبة لقرض التمويل الاسكاني فيجب ألا يتجاوز مبلغ القرض الذي يمنح للعميل الواحد 70 ألف دينار، ويسدد على أقساط شهرية متساوية خلال فترة لا تتجاوز 15 سنة، وبهذا يكون الحد الاقصى لما يمكن أن يحصل عليه العميل من قروض وتمويل استهلاكي وإسكاني 95 ألف دينار شريطة ألا تتجاوز نسبة جميع الأقساط الشهرية المترتبة على العميل 40% من صافي الراتب للموظفين و30% للمتقاعدين. (احمد مغربي ، 2021) .

2.1.2 قواعد منح القروض :

وبموجب التعليمات الصادرة عن «المركزي» في شأن قواعد وأسس منح القروض وعمليات التمويل الشخصي للأغراض الاستهلاكية والإسكانية وإصدار البطاقات الائتمانية، فإن الجهة المانحة تلتزم بوضع سياسات ائتمانية وإجراءات عمل واضحة ومعتمدة من مجلس إدارتها لمنح القروض وعمليات التمويل الاستهلاكية والاسكانية

ووفقا للقواعد والأعراف الائتمانية المستقرة. وتتضمن المستندات المطلوبة للحصول على القرض والتمويل ما يلي: شهادة راتب العميل - رسمية وأصلية - من الجهة التي يعمل بها تتضمن تفاصيل راتبه الشهري وجميع الاستقطاعات الشهرية.

تعهد العميل بتقديم كل المستندات التي تطلبها الجهة المانحة. بيان موقع من العميل برصيد القروض والتمويل الذي حصل عليه العميل من جميع الجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، وجميع الالتزامات المستمرة الأخرى (مثل أوامر الدفع الشهرية وأقساط التأجير التمويل أو التشغيلي... إلخ.صورة من البطاقة المدنية سارية الصلاحية. الحصول على تفويض العميل للاستعلام من شركة شبكة المعلومات الائتمانية (Ci-Net) عن بيانات الرصيد المدين الناشئ عن بطاقات الائتمان وبيانات القروض والتمويل الاستهلاكية والإسكاني التي حصل عليها من الجهات المانحة وكل الالتزامات الاخرى على العميل تجاه الجهات الأخرى وفقا للمعلومات المتوافرة لدى الشركة المذكورة، وذلك للتحقق من صحة ما أفاد به العميل بشأن حجم التزاماته المالية، وللتأكد من عدم تجاوز مجموع الأقساط الشهرية الحد الاقصى المقرر في هذه التعليمات. تجدر الاشارة الى انه يمكن للمتقاعد أن يحصل على قروض وتمويل استهلاكية في حالة الالتزام بالشروط المقررة في التعليمات، والتي من ضمنها ألا تتجاوز نسبة الأقساط الشهرية المترتبة على المتقاعدين 30% من صافي الراتب التقاعدي.

3.1.2 **كيفية الحصول على أكثر من قرض** :

وفقا لما تضمنته التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي في شأن قواعد وأسس منح القروض وعمليات التمويل الشخصي للأغراض الاستهلاكية والإسكانية وإصدار البطاقات الائتمانية، فإن يجوز للعميل الواحد الحصول على قروض وتمويل استهلاكي وإسكاني من أكثر من جهة، شريطة ما يلي: ألا يتجاوز إجمالي القروض والتمويل الاستهلاكي والإسكاني التي يحصل عليها العميل من كافة الجهات عن الحدود القصوى المقررة في التعليمات بالنسبة لمبلغ القرض والتمويل الاستهلاكي الذي يمنح للعميل الواحد عن 25 ضعف صافي الراتب الشهري للعميل، وبحد أقصى 25 ألف دينار كويتي، ومبلغ القرض والتمويل الإسكاني الذي يمنح للعميل الواحد عن 70 ألف دينار. لا تتجاوز نسبة إجمالي الأقساط الشهرية للقروض والتمويل الاستهلاكي والإسكاني والارصدة المدينة الناشئة عن استخدام بطاقات الائتمان الى صافي راتب العميل نسبة 40% للموظفين، و30% للمتقاعدين. (احمد مغربي ،2021)

4.1.2 أنواع القروض

- القرض والتمويل الاستهلاكي: هو قرض وتمويل شخصي متوسط الأجل لا تتجاوز مدته خمس سنوات، يقدم للعميل بغرض تمويل الاحتياجات الشخصية الاستهلاكية.
- القرض والتمويل الإسكاني: هو قرض وتمويل شخصي طويل الاجل لا تتجاوز مدته 15 سنة، يقدم للعميل بغرض شراء أو بناء أو ترميم سكن خاص.
- القروض الشخصيّة.

- القروض العقاريّة.
- قرض السيارة.
- القرض التجاريّ.
- قرض تسديد الديون (ايات نواورة ، 2021).

5.1.2 عقوبة عدم سداد القرض في الكويت

تختلف عقوبة سداد القرض في الكويت باختلاف البنك المانح للقرض، فكلّ بنك يتخذ إجراءات معينة عند عدم الالتزام بسداد العميل للقروض التي حصل عليها، وإليكم أبرز العقوبات المفروضة على كلّ عميل غير ملتزم بسداد القرض خلال المدّة المحددّة لذلك :

- عدم تقديم تسهيلات جديدة للعميل غير الملتزم بسداد القرض في الكويت، أو إجراء عملية جدولة للقرض.
- منع العملاء غير الملتزمين بتسديد قيمة القرض من الانتقال من بنك إلى آخر في حالات شراء المديونيات.
- تجميد حسابات العملاء غير الملتزمين بالتسديد خلال المهلة المحددة، وعادةً ما تكون (عامًا بعد الحصول على القرض.(
- حرمان العميل غير الملتزم من الحصول على المزيد من الأموال في المستقبل القريب.
- حجز مكان الإقامة إذا كان التمويل خاضعًا لضمان؛ وذلك وفقًا للإجراءات والأنظمة المعمول بها في الكويت.
- دفع عمولة تأخير تحسب وفقًا لأنظمة ولوائح الرسوم و العمولات المعمول بها في الدولة.
- المساءلة القانونية إذا لزم الأمر لذلك، فعندما يتأخر المقترض عن السداد يقوم البنك لإعطائه مهلة وإنذاره بالتسديد، وإن تخلّف فيلجأ البنك إلى رفع قضية ويُرفع الأمر للجهات القانونيّة. (ايات نواورة ، 2021) .

6.1.2 التعثر في سداد القروض

تجنب التعثر في سداد القروض، وذلك كيّ لا يتم الوقوع في العقوبات المقررة في عدم السداد، وهي كالتالي:

- حصر الاقتراض بالأمور الضرورية والمهمة والابتعاد قدر المستطاع عن اقتراض بمبالغ كبيرة تفوق حاجة المقترض.
- البحث دومًا على القروض التي تُعطى مقابل أقل سعر للفائدة.
- العمل على تنظيم الأمور الماليّة للمقترض، والتأكد من أنَّ الراتب الشهريّ يكفي لتغطية المصروفات الشهريّة وتسديد أقساط القرض.
- العمل على توفير رصيد كافي في حساب المقترض قبل الموعد المقرر لاستحقاق مبلغ القرض.
- إخطار البنك فور تغير الحالة المالية للمقترض، مثل تغير الراتب، أو تغير الوظيفة، أو غير ذلك من الأمور التي تُعيق تسديد أقساط القرض.

2.2 تحليل القروض على مستوى البنوك في الكويت

على مستوى قروض وسلفيات البنوك المحلية في الكويت أظهرت البيانات أن بنك الكويت الوطني جاء في المرتبة الأولى بقروض وسلفيات بلغت 20 مليار دينار خلال الربع الأول من 2022، وبنسبة نمو 12.33% مقارنة بـ 17.85 مليار دينار خلال الفترة نفسها من 2021، وفي المركز الثاني حل بيت التمويل الكويتي «بيتك» بحجم قروض بلغ 11.85 مليار دينار وبنسبة نمو بلغت 9.04% مقارنة بـ 10.87 مليارات دينار في الفترة المقارنة من 2021.

جدول 1 قروض وسلفيات البنوك الكويتية للعام 2022- 2021 (المبالغ مليارات الدنانير الكويتية)

اسم البنك	قروض وسلفيات العملاء	
	الربع الأول 2022	الربع الأول 2021
الوطني	20.5	17.85
بيت التمويل الكويتي	11.85	11.87
بوبيان	5.67	4.94
برقان	4.32	4.26
الخليج	4.56	4.23
الأهلي	3.60	3.04
الأهلي المتحد	3.41	3.15
وربة	2.58	2.43
KIB	2.43	1.99
التجاري الكويتي	2.29	2.27
الإجمالي	60.77	55

المصدر: الأنباء ، 2022

وحل ثالثا بنك بوبيان بحجم قروض وسلفيات بلغ 5.67 مليارات دينار وبنسبة نمو 14.87% مقارنة بـ 4.94 مليارات دينار في الفترة المقارنة من 2021. وجاء في المرتبة الرابعة بنك الخليج بحجم قروض بلغ 4.56 مليارات دينار وبنسبة نمو بلغت 7.91% مقارنة بـ 4.23 مليارات دينار في الفترة المقارنة من العام 2021. بينما حل بنك برقان في المركز الخامس بحجم قروض بلغ 4.32 مليارات دينار وبنسبة ارتفاع سنوية بلغت 1.61% مقارنة بالفترة المقارنة من العام

2021 البالغة 4.26 مليارات دينار(علاء مجيد 2022) .من جانب آخر، فإنه لا يمكن الحكم . من خلال التحليل الأولي والمختصر لقروض ومخصصات البنوك . على مدى تفوق بنك عن آخر بما يتعلق بمدى كفاية المخصصات أو المؤشرات التي ترسلها من حيث كونها إيجابية أو سلبية، فعلى سبيل المثال، عندما ترتفع نسبة المخصصات لبنك معين، يكون هناك تفسيران متضادان ومنطقيان في ذات الوقت، فقد يعني ذلك كفاية المخصصات والوضع الآمن، وفي الوقت ذاته قد يعني أن لدى البنك المعني حسابات كبيرة متعثرة، وأنه معرض أكثر من غيره لمخاطر الائتمان، كما يظهر تفسيران متضادان (إيجابي وسلبي) ومنطقيان في آن واحد في حال انخفضت نسبة مخصصات القروض والسلفيات.

3.2 البنوك الكويتية التي تقدم قروضا ميسرة لعملائها هي الآتي

1 **بنك الكويت الوطني :** وهو أحد البنوك الكويتية الذي يقدم قروضا ميسرة وذلك تلبية لاحتياجات المواطنين الكويتيين ، والمقيمين الغير قادرين ويعانون من ظروف معيشية صعبة ويساهم في رفع الإقتصاد في دولة الكويت وهناك بعض الشروط التي يحددها بنك الكويت الدولي وهي ألا يقل الحد الأدنى للراتب عن 400 دينار يتم تحصيلها من خلال تحويل الراتب للبنك وأن الفائدة لهذا القرض تكون بنسبة 5,25% ومقابل ذلك يحصل العميل على ماقدره 10000 دينار كويتي مع شروط ميسرة ، وسهلة للدفع في فترة تتراوح ما بين 12إلى 60 شهراً. (البنك الكويتي المركزي)

2 **بنك الكويت الدولي :** وهو أحد البنوك الكويتية التي تقدم قروض تتراوح ما بين 250 – 15000 دينار كويتي مع إجراءات مريحة ، وسهلة في السداد في الغالب تكون على 6 أشهر وذلك فيما يخص القسط الأول أما باقي الأقساط فيتم تسديدها في أو قاتها ويتم تحويل الراتب إلى البنك ويشترط أن يكون الرتب 200 دينار كويتي كحد أدنى للدفع كما أن الفائدة التي يتحصلها البنك تقدر بما يعادل 10.8%. البنك التجاري الكويتي: ويتميز ذلك البنك بالإجراءات السهلة في القروض في كافة فروعه في أنحاء الكويت وذلك المزايا يتساوى فيها الموظفين ، والمتقاعدين ويشترط لتلك القروض أن يكون الراتب للشخص الذي يريد القرض لا يقل عن 250 دينار كويتي ولا تقل فترة عمله عن تسعة أشهر وذلك للعاملين في القطاع الخاص وشهر واحد للعاملين في القطاع الحكومي وبالنسبة للمتقاعدين فلا يتجاوز إجمالي مبلغ القسط الشهري عن 30.%

3. **بنك برقان :** وهو أحد البنوك الكويتية التي تقدم قروضا استهلاكية تلبي كافة احتياجات المواطن الكويتي ويشترط في ذلك البنك أن يكون الحد الأدنى للراتب ما يساوي 240 ديناراً كويتياً مقابل الحصول على قرض يتراوح قيمته بين 1000- 15000 دينار كويتي على أن تكون فترة السداد ليست قصيرة ليتمكن الفرد من السداد بكل سهولة ، وأريحية حيث تكون الفترة ما بين 12 إلى 60 شهر وأن لا يزيد القسط الشهري عن 40% من الراتب الشهري للعميل الموظف و30% للمتقاعد ويحصل بنك برقان على فائدة يتم احتسابها على الرصيد المتناقص للقرض.

على صعيد الوافدين تعتبر القروض في الكويت من المعاملات المصرفية التي يعتمد عليها شريحة كبيرة من المجتمع سواء الكويتيين أو الوافدين، حيث تمنح البنوك قروضاً استهلاكية ، وشخصية ضمن شروط تختلف بين الكويتي، والوافد وبحدودٍ تقل كثيراً عما يتم منحه للمواطنين، وذلك بسبب العديد من الأمور أهمها قلة الرواتب التي يحصلون عليها وخاصة الوافدين إلى دولة الكويت والذن يعانون من أعباء مالية منها السكن ، والمأكل وغيرها لذلك تقدم البنوك ، والمصارف في الكويت عدداً من القروض الخاصة بالوافدين ضمن إجراءات ميسرة وشروط قليلة، وذلك للوافدين على اختلاف جنسياتهم ومن تلك البنوك الكويتية التي تمنح القروض للوافدين إليها هي

1. **بنك الخليج** : حيث يقدم القرض لكلا من الوافدين والكويتيين وذلك لسد العجز المادي الواقع على عاتقهم ويشترط بنك الخليج لمنح هؤلاء تلك القروض أن يكون الحد الأدنى للراتب الشهري 300 دينار كويتي ولا يشترط تحويل الراتب وتصل نسبة الفائدة إلى ما يزيد عن 3%ويتم الحصول على القرض للكثير من الأغراض الهامة ، والضرورية منها لتمويل شراء، أو ترميم أو بناء منزل أو أي نوع من الاحتياجات الشخصية ويتميز بنك الخليج بإمكانية تسديد قيمة القرض على شكل أقساط شهرية.
2. **البنك الأهلي الكويتي** :وهو من أقدم ، وأعرق البنوك في الكويت ويقدم خدمات متنوعة في القطاع المصرفي منها القروض الشخصية لتغطية نفقات العميل ويمتاز هذا القرض بأن نسبة الفائدة تصل إلى 5% وتكون بمعدل ثابت مقابل أن يحصل مقدم القرض على مبلغ يساوي 10000دينار كويتي مع إمكانية تسديد القرض بكل سهولة ، ويسر خلال مدة تصل إلى سنوات مع الإعفاء عن دفع القسط الأول وإمكانية السداد المبكر في أي وقت دون أن يترتب رسوم أو فوائد مستقبلية.
3. **بنك الدوحة** : يقدم بنك الدوحة قروضاً سهلة ، ومرنة فيما يتعلق بالقروض الخاصة للسيارات بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك لكن من الكويتيين ، والوافدين ، ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك للعاملين في القطاع الحكومي ، والخاص، ودون اشتراط توفر كفيل مع إجراءات سهلة وفي متناول كل شخص في دولة الكويت.

3 عيوب الإطار القانوني للقروض في النظام المصرفي الكويتي

شرع المشرعون الكويتيون عام 2013 من أجل إقرار ما يعرف بقانون القروض سببه ارتفاع نسب الفوائد وخدمة الدين على القروض الاستهلاكية التي حصلوا عليها لأغراض مختلفة منها شراء السيارات أو ترميم المنازل ولم يعودوا المقترضين قادرين على الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنوك. لكن امتاز هذا القانون بعدة عيوب كان اهمها : (مجلس الامة الكويتي ، 2013)

1. إن بعض البنوك قد تخسر أموالا نتيجة هذا القانون الذي من شأنه أن يشجع عمليات الإقراض غير المسؤولة من قبل المواطنين في المستقبل وهو ما سيلحق الضرر بالقطاع المصرفي.
2. إن القانون "سيؤدي لخلق مخاطرة أخلاقية" تضر بقطاع البنوك

3. القانون الكويتي يمنح البنوك المزيد من الحوافز التي ستشجعها على اتخاذ مواقف أكثر مخاطرة كما أنه يمنح المقترضين مزيدا من الحوافز للحصول على مزيد من الديون في المستقبل.
4. ويسمح القانون الكويتي للمواطنين المستفيدين منه بأن يحصلوا على قروض وتسهيلات جديدة وفقا للقواعد العامة التي وضعها بنك الكويت المركزي والتي تنص على ألا يزيد إجمالي الأقساط التي يدفعها العميل عن 40 في المئة من دخله الشهري. وهذا الشرط لم يكن موجودا في القوانين السابقة التي تصدت لموضوع قروض المواطنين في الكويت.
5. استخدام أموال الدولة في تحمل عبء القروض الاستهلاكية للمقترضين المتعسرين
6. ويلزم القانون الجديد البنوك وشركات الاستثمار بأن تعيد للمواطنين أية أموال تكون قد حصلت عليها منهم نتيجة رفع سعر الفائدة أعلى من نسبة أربعة في المئة فوق سعر الخصم المعلن من البنك المركزي وقت ابرام عقد القرض.
7. وبموجب هذا القانون ستتحمل الحكومة من خلال صندوق جديد يسمى صندوق الأسرة القروض الاستهلاكية التي حصل عليها المواطنون من البنوك وشركات الاستثمار التقليدية قبل نهاية مارس آذار 2008 مع اعفائهم من فوائد هذه القروض وإعادة جدولة ما تبقى منها وفقا لأقساط مريحة يحددونها هم بأنفسهم على مدى زمني قد يصل إلى 15 عاما.
8. ويقوم صندوق الأسرة بإعادة تقسيط ما تبقى من هذه الديون على العميل بدون فوائد وعلى أقساط متساوية على أن يترك الخيار للمواطن لتحديد نسبة الاستقطاع الشهري من صافي دخله ولفترة لا تتجاوز 15 سنة.

النتائج :

شملت الدراسة بجملة من النتائج كانت اهمها :

- تعتبر البنوك التجارية في الكويت الركيزة الأساسية للجهاز المصرفي، وتعتبر القروض من أهم المصادر التمويلية التي تعتمد عليها في تمويل نشاطها المتمثل في استثمار مواردها البنكية.
- الإطار القانوني للقروض تشريعات شرعها المشرع الكويتي وعرف باسم قانون القروض لإغراض تسهيل العملاء على الالتزام بتسديد القرض تجاه البنك بالمدة المحددة .
- بلغت أعلى نسبة نمو 12.33% بنك الكويت الوطني جاء في المرتبة الأولى بقروض وسلفيات بلغت 20 مليار دينار خلال الربع الأول من 2022، مقارنة بـ 17.85 مليار دينار خلال الفترة نفسها من 2021
- التعثر في سداد القروض، واحدة من المخاطر في عدم التزام العميل على السداد وعليه يتم تشريع قانون القروض

التوصيات :

- مواصلة المساعي الرامية لتحسين الإطار التشريعي والقانوني بشان القروض البنكية في الكويت
- من الضروري متابعة القروض بعد التعاقد وذلك لضمان سداد القرض
- زيادة مستوى تأهيل العاملين بالمصارف وخصوصا في مجال الائتمان وتمكينهم من الاستفادة من التقنيات الحديثة في العمل وتوفير البرامج والأنظمة المتطورة.

- وجود وحدة رقابة داخل من تقوم بالتدقيق على جميع أعمال وأنشطة المصارف بما فيها إدارة المخاطر، ووضع ضوابط تشغيلية فعالة وحازمة خاصة في مجال الأنظمة المعلوماتية
- ضرورة اهتمام المصارف بالتحليل الائتماني المالي و أن على المصارف تطبيق نموذج التنبؤ بتعثر القروض للتقليل من المخاطر الائتمانية وضرورة الاهتمام بالعوامل المحفزة لمحللي الائتمان على التحليل المالي بزيادة درجة التفويض في اتخاذ قرار الائتماني، وتلاشي الوقوع في الخطر.
- نشر الوعي المصرفي بين عملاء المصارف والجمهور وذلك بقيام الندوات بمشاركة خبراء مصرفيين وقانونيين وتطبيق القوانين الرادعة على المتعثرين والمماطلين .

قائمة المراجع :

1. الشميمري ، د. احمد ، المبيريك ، د. وفاء ، 2014 ، كتاب ريادة الاعمال ، مكتبة العبيكان ، ط 3 ، الرياض ، السعودية
2. علاء مجيد ،2021 ، اقتصاد واعمال ، وكالة انباء ، الكويت
3. فرشيشي بن عيسى ، شعيب بن توفيق ، 2018، دور القروض المصرفية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة بسكرة
4. مياع., عمارق & .,محمدر. م. (2015). العوامل المؤثرة على عوائد محافظ قروض المصارف التجارية (دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية الخاصة في سورية*Tishreen University Journal- Economic and Legal (Sciences Series, 36*(5). Retrieved from
5. احمد مغربي ، 2022 ، اقتصاد واعمال ، وكالة انباء الكويتية .
6. شاكر الفزيوني ، 1992، محاضرات في البنوك ، مطبوعات الجامعية ، الجزائر.
7. عبدالحميد عبدالمطلب ، 2007 ، اقتصاديات النقود والبنوك ، الدار الجامعية للنشر ، الاسكندرية
8. موترفي امال ، 2002 ، تسيير القروض الشعبية قصيرة الاجل ، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة
9. عبدالحق بوعتروس، 2000 ، الوجيز في البنوك التجارية ، قسنطينة .
10. الطاهر لطرش ، 2003، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط2 ، الجزائر.
11. منير ابراهيم هندي ، 1996، ادارة البنوك ، المكتب العربي الحديث ، ط 3 ، الاسكندرية ، جمهورية مصر.
12. مجلس الامة الكويتي
13. البنك المركزي الكويتي
14. petit dettalis, le risque de crédit bancaire, Riber, 1985, p 5